الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

18 **جماد الثانى** 1436 –7 **إبريل** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	22

حقوق الإنسان تجرم قيادة الأطفال للمركبات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=219879&CategoryID=3

رفحاء: منصور المزهم

جرم رئيس "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" الدكتور مفلح القحطاني أولياء الأمور الذين يسمحون لأطفالهم بقيادة المركبات وهم دون السن القانونية لذلك، عادّا أن ذلك يخالف نظام حماية الطفل.

وقال القحطاني في تصريح خاص إلى"الوطن" أمس، إن "السماح للأطفال دون السن القانونية بقيادة السيارة يعدّ تعديا على حقوق الطفل، ويساءل قانونيا من مكنه من قيادة السيارة، أو استأجرها، إذ يحال إلى الجهات الإدارية، وإلى القضاء لإصدار عقوبات بحقه".

جاء ذلك، عقب انتشار مقطع مصور على شبكات التواصل الاجتماعي يظهر فيه طفل يقود سيارة بسرعة تصل إلى 200 كلم / الساعة على أحد الطرقات.

إلى ذلك، أكد مصدر مسؤول في "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" لـ"الوطن" أن "الجمعية رصدت مقطع الفيديو الذي يصور طفلا وهو يقود بسرعة كبيرة، وتواصلت مع الجهات المسؤولة للتحقق منه، وإذا ثبتت صحته فإن ذلك يعد نوعا من التعدي على حقوق الطفل، وفيه تعريض لحياة الصغير والمارة للخطر"، مؤكدا في الوقت نفسه أن المسؤولية تقع على ولي الأمر.

"سيلفي طفلة الحاوية" .. من ثمرات "التعصب الرياضي" الفاسدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
اضغط هنا

الأحساء - محمد الرويشد - جدة - عائشة جعفري

قطع خلوتها وهي في وسط حاوية النفايات، وهي تبحث عن شيء تلقفته الحاوية لتمنحها إياه لعلّه يكون ذو فائدة أو يسد حاجة، ولم تكن تلك الطفلة البريئة تعلم بأنها ستكون بين ليلة وضحاها بطلة مسلسل «التعصب الرياضي»، ولم تقبل أن يكون دورها رئيساً ولا حتى «كومبارس»، بيد أن قميص نادي الاتحاد التي كانت ترتديه، كان سبباً رئيساً في انتشار صورتها التي تحولت من خلفية لابتسامة متعصب شامت، إلى الصورة الأكثر تداولاً في الشبكة العنكبوتية.

فوجئ الشاب فيصل حافظ، بهجوم شرس من قبل مغردين غاضبين بعد نشره لصورة التقطها مبتسماً وخلفه حاوية نفايات تجلس بداخلها فتاة كانت ترتدي قميصاً لنادي الاتحاد، وعلى رغم أن المقصود من الصورة بحسب تغريداته اللاحقة كان «للتفريغ عن لحظة تعصب» للنادي الذي كان ينتمي إليه، وأردفها باعتذار لنادي الاتحاد، إلا أن صورة الطفلة كانت الأكثر تأثيراً من الرياضة بحسب مغردين.

واشتعل موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بمغردين غاضبين تناقلوا الحادثة عبر حملة «حاكمو العنصري»، الذي استحق وبكل جدارة أن يكون صاحب أسوأ تصوير «سيلفي» منذ بداية تداول هذا النمط من التصوير، وطالب المغردون بمحاكمة ومعاقبة صاحب الصورة ليكون بحسب قولهم «عبرة لغيره من المتعصبين الذين أنساهم التشنج الرياضي احترام كرامة الإنسان».

باتت شخصية الطفلة مشوشة بالنسبة للكثير ممن تفاعلوا مع صورتها، وكانت وإلى وقت قريب مجرد طفل صغير، قبل أن يُصدم الجمهور بأنها طفلة، ما زاد السخط والغضب في مواقع التواصل أكثر، بعد أن انتشر تسجيل فيديو للحافظ وهو يعتذر منها ويقبل رأسها ويهديها بعض الهدايا عربون اعتذار.

وتفاعل بطل الراليات السعودي يزيد الراجحي عبر صفحته في «تويتر» مع هذه الطفلة، وأعلن تبرعه بمبلغ ٥٠ ألف ريال، وعلّق: «أعلن تبرعي للطفل الرجل الذي لم يتجه للحرام واتجه للحلال للبحث عن لقمة العيش، ومن يدلني عليه؟».

بينما أكد مدير العلاقات العامة والإعلام في مكتب متسابق الراليات يزيد الراجحي، عوض الصقور لـ«الحياة» أن «الراجحي غير مسؤول عن جمع أي تبرعات للطفلة التي ظهرت في صورة الشاب فيصل خياط»، مبيناً أن «التزام الراجحي ينحصر في التبرع الذي قدمه شخصياً وأعلن عنه عبر حسابه الشخصي والبالغ 50 ألف ريال».

وأضاف الصقور «ما غرّد به الشاب فيصل أمر يخصه، وكل ما حدث أن يزيد الراجحي زوده برقم تواصل ليتم التنسيق لإيصال المبلغ إلى الطفلة من دون أن يكون هناك أي ترتيب يخص جمع تبرعات لها، أو أن يكون مسؤولاً عن ذلك، وأؤكد لكم مجدداً بأن الراجحي مسؤول فقط عن تبرعه الشخصي لا غير». من جهته، أوضح المستشار القانوني المحامي مشعل الشريف أن «القضية من جهتها القانونية من خلال نشر صورة طفل، خصوصاً من لم يبلغ السن القانوني، ولا يعي أن في التصوير إساءة له، بعكس العاقل الذي يُخير بين النشر من عدمه، أما بالنسبة للأطفال فتعتبر مخالفة صريحة ويحاسب من يقوم بارتكابها».

وأوضح «أنه ليس بالضرورة أن تكون الصورة مسيئة، وهذه الواقعة تندرج تحت مخالفات الجرائم المعلوماتية، ويطالب فيها ولي أمر الطفل بالعقوبة، لأن الإساءة طالتهم أيضاً»، وبالنسبة للعقوبة أوضح المحامي الشريف أنه «إذا تقدم ولي الأمر بالشكوى وثبت ذلك، يعاقب مرتكبها بالسجن أو الغرامة، بعد أن يحال من التحقيق والإدعاء العام إلى المحكمة، بحسب المادة الثالثة والبند الرابع منها والمتضمن المساس بالحياة الخاصة من طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بكاميرا».

وأضاف: «تندرج هذه الحادثة بالبند الخامس من المادة الثالثة، التي تشير إلى التشهير بالآخرين، وعقوبتها في الغالب لا تزيد عن ثلاثة أعوام سجن وغرامة لا تتعدى مليوني ريال بحسب السائد في محاكمنا، والعرف بالسجن ستة أشهر».

كما أوضح المحامي الشريف أن «لنادي الاتحاد أيضاً الحق في رفع دعوة ضد هذا الشخص في حال ثبت أنه أساء لهم، وذلك من باب التشهير في المادة الثالثة من البند الخامس»، مضيفاً يُخيّر القاضي صاحب الحق الخاص إما بالتعويض المالي أو التعزير، والتقدير في النهاية للقاضي بتحديد التعويض المالي المناسب للحادثة».

وغرّد ملتقط الصورة الأسوأ في تاريخ «السيلفي» باعتذاره للطفلة وأهلها، الذي تمكن من الوصول إليهم والاعتذار منهم وأخذ المسامحة بحسب قوله، وأوضح أن «الحياة لا تخلو من الخطأ فلا تجعل الخطأ مصيبة صححه بعدم الوقوع فيه، فما خلقنا متعلمين من لا يخطئ لا يتعلم».

لم تختلف ملامح الطفلة بين أول صورة في وسط الحاوية، وبين الصورة الأخيرة التي التقطت لها بعد تسلمها لهدايا الترضية، فالوجه الحزين المليء بالإجهاد والغضب ما زال من دون تغيير، والصمت سيد الموقف في الصورتين، إلا أن التغيير الوحيد الذي أثار فضول مغردين طال قميص الفتاة التي ظهرت مرتدية قميص جوفينتوس قبل أن تستبدله بقميص نادي الاتحاد. ورافق هذه الحادثة موجة من الإشاعات أبرزها وصول التبرعات للطفلة بمبلغ تجاوز النصف مليون ريال من شخصيات معروفة، إلا أن التأكيدات تشير إلى أنها مجرد إشاعة، عدا التبرع الصريح لبطل الراليات الراجحي بمبلغ ٥٠ ألف ريال.

ووصف رياضيون وفنانون وجماهير الصورة بـ«المثال الصريح على التعصب الرياضي الأعمى، الذي يلغي الإنسانية ويغيب الروح الرياضية»، وغرد الفنان فايز المالكي بـ«اعتذارك شيء جميل والاعتراف بالخطأ من شيم الكرام، ولكن ثق أن الأيام دول بين الناس»، في إشارة إلى استيائه من هذه الصورة.

العابدين: يُمنع تصوير الأطفال

< علّقت عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتورة سهيلة زين العابدين لـ«الحياة» على «الصورة القضية»، وأكدت أنه «يمنع وبشكل قانوني تصوير الأطفال، حتى في الإعلانات الترويجية التي تبثها القنوات، أو التي تعقد في بعض مراكز الأنشطة، ويُجرّم الوالدين في حال استغلال أطفالهم لأي نوع من أنواع النشاط سواءً كان خيري أم تجاري، فكيف بطفلة التقطت صورتها للسخرية منها والاستهزاء بها في وضع مشين وغير إنساني في عصر ينتشر به كل شيء مثل سرعة البرق».

وأضافت «هذه الطفلة كانت ضحيّة تعصب رياضي شبابي أدى إلى ظهورها وهي في انكسار تبحث عن لقمة عيشها في حاوية نفايات، وذلك بسبب ارتدائها لزي الفريق المنافس لفريق هذا الشاب، الذي لم يراعي مشاعر الإنسانية في توثيق اللحظة وإرسالها عبر الانترنت بهدف الضحك والاستهزاء». كما أكدت عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان «أن الميول الرياضية يجب ألا تصنع منّا أعداءً نحارب بعضنا البعض، ويجب أن تكون الروح الرياضية فوق كل اعتبار وتفهم أهمية وجود هذه الألعاب، وهو لبث روح المتعة والتنافسية الشريفة من دون إلحاق الضرر بأحد ما».

"الفاخري" أكد أن القضية لها جانبان ولو سقط الحق الخاص يبقى العام أمين "حقوق الإنسان": مصور طفلة النفايات قد يتعرض للمساءلة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://wap.sabq.org/wl3gde

بدر العتيبي، سعود الدعجاني- سبق- جدة:
كشف الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار القانوني خالد الفاخري، أن من التقط صوراً لطفلة وسط صندوق النفايات بجدة، قد يتعرض للمساءلة وفقاً لنظام الجرائم المعلوماتية، خاصة بعد تداول صورتها بشكل واسع في مواقع التواصل، واستخدام وسائل التقنية في التصوير والنشر، ما قد يلحق بها الضرر النفسي أو الاجتماعي.
وقال "الفاخري" في تصريحات لـ "سبق": إن القضية لها جانبان، الأول يتمثل في اعتذار من قام بهذا الفعل دون رفع شكوى، وانتهاء الأمر عند هذا الحد شرط قبول الاعتذار، والثاني وهو المهم يتمثل في تقدم الطفلة أو ذويها بشكوى ضد المتسبب، وهو ما قد يعاقب عليه حتى لو اعتذر؛ لأنه لو سقط الحق الخاص يتبقى الحق العام وهو ما ينظر فيه شرعاً وقانوناً.
يذكر أن الشاب الذي صوّر الطفلة، تقدم باعتذار على تويتر اليوم، بعد أن أثار غضب متصفحي المواقع الاجتماعية، وتلقى سيلاً من الانتقادات.

أمين "حقوق الإنسان": مصور طفلة حاوية القمامة قد يتعرض للمساءلة "حتى لو اعتذر"

المصدر: جريدة مكة الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.makkahnews.net/news.php?action=show&id=40931

(مكة) – متابعة

أكد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن مصور الطفلة وسط النفايات بجدة، قد يتعرض للمساءلة القانونية، خصوصاً بعد تداول صورتها بشكل واسع في مواقع التواصل الاجتماعي.
وأوضح القانوني خالد الفاخري، أن القضية لها شقان، الأول يتمثل في اعتذار من قام بهذا الفعل دون رفع شكوى، وانتهاء الأمر عند هذا الحد شرط قبول الاعتذار.
وأضاف: أما الشق الثاني وهو المهم فيتمثل في تقدم الطفلة أو ذويها بشكوى ضد المتسبب، وهو ما قد يعاقب عليه حتى لو اعتذر؛ لأنه لو سقط الحق الخاص يتبقى الحق العام وهو ما ينظر فيه شرعاً وقانوناً.
يشار إلى أن الشاب موثق الصورة المؤثرة، لطفلة تجلس داخل حاوية قمامة بجدة، أعلن اعتذاره من الطفلة ومن الوسط الرياضي السعودي ونادي الاتحاد.
وقال الشاب عبر حسابه بموقع "تويتر": "اعتذار رسمي لطفلتي التي غلطت بحقها، وأشكر كل من وقف معايا، وكل من غلط بحقي، الله حسيب رقيب وأنا مسامحه".
وكان الشاب قد أعرب أيضاً في وقت سابق، عن اعتذاره للجماهير الرياضية وبالأخص جماهير نادي الاتحاد، حيث أكد أنه لم يقصد الإساءة للنادي وإنما قصد أشخاصاً معينين من مشجعي الاتحاد بعد خسارة ناديهم أمام النصر أول أمس السبت.
وأضاف بأنه سيبحث عن الطفل الذي ظهر في الصورة، وذلك قبل أن يعثر عليه اليوم، حيث اتضح أنها طفلة، وقدم لها هدية ملفوفة في علبة كرتونية، وفقاً لـ"سبق".

أمين "حقوق الإنسان": مصور طفلة حاوية القمامة قد يتعرض للمساءلة "حتى لو اعتذر"

المصدر: جريدة أخبار 24 الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/210782

أكد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن مصور الطفلة وسط النفايات بجدة، قد يتعرض للمساءلة القانونية، خصوصاً بعد تداول صورتها بشكل واسع في مواقع التواصل الاجتماعي.
وأوضح القانوني خالد الفاخري، أن القضية لها شقان، الأول يتمثل في اعتذار من قام بهذا الفعل دون رفع شكوى، وانتهاء الأمر عند هذا الحد شرط قبول الاعتذار، بحسب ما ذكرت "سبق".
وأضاف: أما الشق الثاني وهو المهم فيتمثل في تقدم الطفلة أو ذويها بشكوى ضد المتسبب، وهو ما قد يعاقب عليه حتى لو اعتذر؛ لأنه لو سقط الحق الخاص يتبقى الحق العام وهو ما ينظر فيه شرعاً وقانوناً.
يشار إلى أن الشاب الذي قام بتصوير الطفلة، تقدم باعتذار على حسابه الرسمي عبر "تويتر"، بعد أن أثار غضب مغردي الموقع الاجتماعي، وتلقى سيلاً من الانتقادات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشؤون الاجتماعية" تدرس تعزيز دور "الكوادر النسائية" في فروعها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
اضغط هنا

جدة - عائشة جعفري

علمت «الحياة» أن الشؤون الاجتماعية تدرس حالياً توصية تتعلق بالاستفادة من الموظفات التابعات لمكتب الإشراف النسائي ومكتب الضمان النسوي ومركز التنمية الاجتماعية وانضمامهن لطاقم فرع الوزارة، لا سيما المختصات بالأعمال المالية والإدارية.

وأوضحت المصادر أن الوزارة أبلغت الفروع بضرورة عدم اتخاذ أي إجراء حيال ذلك إلا بعد صدور توجيه واضح في هذا الشأن.

وبينت أن وزارة الشؤون الاجتماعية أعلنت عدداً من الترتيبات، وطالبت باعتماد العمل بها لمدة ستة أشهر، واشتملت على ضرورة تكوين فريق عمل برئاسة المدير العام للفرع بالمنطقة وعضوية المساعدين لدراسة الصلاحيات الممنوحة من وكلاء الوزارة للفروع التابعة للوكالات في المناطق وتقديم التصور المناسب لتطبيق الصلاحيات بما لا يتعارض مع صلاحيات فرع الوزارة ورفعها للإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، لعرضها على أنظار الوزير للتوجه بشأنها، وتضمن طلب تفويض الصلاحيات لمساعدي المدير العام وترفق نسخة من مشروع التفويض المقترح (على أن يشارك في القرار قبل تصديره إلى رقم وتاريخ موافقة الوزير وتزويد إدارة شؤون الموظفين بالوزارة بنسخة من قرار التفويض).

وقالت: «إن الوزارة أشارت إلى أنه في حال وجود المدير العام للفرع في إجازة أو مهمة خارج المدينة يتم الرفع للوزير لأخذ الموافقة على تكليف أحد المساعدين بالعمل خلال هذه المدة مع مراعاة أن يتم التكليف بين المساعدين بشكل دوري».

وأوضحت أن الوزارة اشترطت أن تتوافر في الفروع أماكن للمساعدين، فيتم الترتيب لعمل المساعدين بنفس عمل الوزارة وإلغاء التعامل بمسمى مكتب الشؤون الاجتماعية ومكتب الإشراف النسائي ومكتب الضمان الاجتماعي وكافة المسميات المشتقة منها.

وأفادت بأن الوزارة شددت على ضرورة الرفع للوزير بالأسماء المقترحة للجنة الشراء المباشر على أن يصدر القرار بتوقيع المدير العام للفرع بعد الإشارة إلى موافقة الوزير ضمن حيثيات القرار، وبعد صدور موافقة الوزير على بيع الرجيع (أثاث، سيارات) تستكمل معاملات بيع الأثاث الرجيع وتكوين لجان بفروع الوزارة لتقدير وبيع السيارات الرجيع (مع إشراك مندوب من إدارة المستودعات ووحدة مراقبة المخزون كأعضاء في لجنة بيع السيارات فقط دون تحديد أسماء).

وأشارت إلى أن الوزارة أكدت وجوب الاستمرار في الصرف من المكاتب والدور «السلف التشغيلية» الخاصة بالمحروقات وتأمين الحاجات العاجلة وفق التعليمات السابقة في هذا الشأن لحين نفاد مبالغها، والاستمرار في الصرف من السلف المستديمة المصروفة لمكاتب الشؤون ومكاتب الإشراف ومكاتب الضمان الرئيسة والنسوية وفق التعليمات السابقة في هذا الشأن حتى الانتهاء، وعدم رفع أية معاملة للتأمين لإدارة المشتريات إلا ما جاوزت قيمتها 50 ألف ريال، أو إذا كان لا يوجد لها بند ضمن السلفة تلافياً لعدم إرجاعها من إدارة المشتريات للفرع.

...وتستمر في الصرف من سلف «معينات المعوقين» عبر مراكز التأهيل

< أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية ضرورة الاستمرار في الصرف من سلف (معينات المعوقين) عن طريق مراكز التأهيل الشامل وفق التعليمات والضوابط المبلغة في هذا الشأن، إذ سيتم ضم المتبقي من موازنات مكاتب الشؤون ومكاتب الإشراف ومكاتب الضمان الرئيسة والنسوية، وتنشأ بموجبه موازنة فرع الوزارة ويكون الصرف منها وفقاً لصلاحيات

المدير العام للفرع وصرف السيولة النقدية لفرع الوزارة، وسترتبط مكاتب الضمان النسوي بالمساعد المختص للضمان بالفرع والفروع النسائية الإيوائية بالمساعدة للإشراف النسائي بالمنطقة.
وأوضحت مصادر لـ «الحياة» أن المناطق التي ليست بها مساعدة للإشراف النسائي ترتبط الفروع النسائية فيها بالفروع الإيوائية بالمدير العام للفرع بالمنطقة أو بالمساعد للرعاية الاجتماعية في حال تفويضه بذلك من المدير، ويجب العمل على تكوين وتفعيل إدارات الشؤون الإدارية والمالية بفرع الوزارة.
وبينت أنه يتم دعم تلك الإدارات من طريق تحويل جميع موظفي المالية والإدارية بمكتب الشؤون وبمكتب الضمان لهذه الإدارات بما لا يخل بسير العمل في جهاتهم السابقة، أو من خلال التكليف الداخلي من الفروع التابعة لفرع الوزارة بالمنطقة وبما لا يخل بالعمل في المواقع السابقة لأعمال المكلفين، والاستفادة من الإدارات أو الأقسام أو الوحدات الإدارية والمالية بمكتب الإشراف أو بمكتب الضمان النسوي بالمنطقة أو مركز التنمية وإسناد بعض المهام والأعمال الإدارية والمالية للقطاع النسائي بالمنطقة لهذه الاقسام النسوية بإشراف من إدارة الشؤون الإدارية والمالية بالفرع.
وأفادت بأنه يتم تقديم توصية حيال الاستفادة من الموظفات بمكتب الإشراف النسائي ومكتب الضمان النسوي ومركز التنمية الاجتماعية وانضمامهن لطاقم فرع الوزارة، لا سيما المختصات بالأعمال المالية والإدارية، وتقديم توصية حيال دمج إدارات الحركة المتوزعة في مكتب الشؤون ومكتب الإشراف ومكتب الضمان ومراكز التنمية لتكوين إدارة الحركة بفرع الوزارة وترتبط بالمدير العام للفرع وتكون هذه الإدارة مسؤولة عن السائقين والسيارات.
وأضافت: « لضمان سير العمل يستفاد من الصلاحيات الممنوحة للمختصين بالأنظمة الآلية للشؤون الإدارية والمالية بمكاتب الضمان ومكاتب الإشراف ومراكز التنمية وتنفيذ الأعمال من خلالهم لحين منح الصلاحيات للمختصين بفرع الوزارة بالمنطقة».

أعضاء "شورى" يطالبون بمساواة المواطنين في الخارج.. وتسهيل تأشيرة الزيارة للمملكة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
اعترض عضو مجلس الشورى السعودي اللواء علي التميمي على مساواة الطلاب المبتعثين (مالياً) الذين يتعرضون لعمليات إرهابية أو إجرامية مع العسكريين، معتبراً هذه المساواة في التكريم تفقده القيمة المعنوية، فيما اعترض العضو عساف أبواثنين على الأمر ذاته لسبب مختلف، وهو المطالبة بمساواة جميع المواطنين بالميزات أثناء أداء مهمات عمل خارج المملكة بما فيهم الدعاة والمفكرون ورجال الأعمال.
وحظيت توصيات لجنة الشؤون الخارجية في المجلس أمس (الإثنين)، بتأييد كبير من الأعضاء شابة مطالبات بالتعديل كان أبرزها على التوصية التي دعت فيها وزارة الخارجية إلى معاملة تأشيرات الزيارة التجارية معاملتها لتأشيرات زيارة رجال الأعمال، بحيث يقدمها طالب الزيارة مباشرة للقنصليات والممثليات السعودية بالخارج ومن دون دعوة من شركات أو مؤسسات سعودية.
وكان أبرز المطالبات بالتعديل ما جاء في مداخلة العضو عساف أبواثنين الذي اقترح أن يكون طلب الزيارة متاحاً لجميع المواطنين من دون تحديد الصفة التجارية، وقال: «نحن بصفتنا أسراً ورجال أعمال وأفراداً لهم رغبات خاصة في الزيارة، وإذا اختصرت التأشيرات من القنصليات مباشرة فهذا أسهل وأفضل، وفق مواصفات محددة تقدم من خلالها على القنصلية».
وانطلق العضو خليل كردي في اعتراضه من واقع معاناة من يعمل في القطاع الخاص للحصول على تأشيرة زيارة للقدوم إلى المملكة، مشيراً إلى أن الغالبية الساحقة من دول العالم لا تفرض شروطاً معقدة وملفات طويلة عريضة - بحسب

تعبيره -، وأضاف: «لماذا لا توضع الثقة في قنصلياتنا وسفاراتنا لمنح التأشيرات؟، لماذا لا بد أن تكون من طريق وزارة الخارجية في الرياض؟.. هذا تضييق لا مبرر له». ورد كردي على بعض المحذّرين من أعضاء المجلس لهذه التوصية بأنها ستكون مدخلاً للتستر التجاري، قائلاً: «هذه فزاعة.. نحن إذا أردنا أن نقابل تاجراً نذهب إلى دبي أو البحرين لسهولة الحصول على التأشيرة»، مطالباً بألا يخضع الأمر لرأي موظف وزارة الخارجية، قبل أن يختم مداخلته بالقول: «لماذا نضع لكل شيء لدينا عقبات تلو عقبات؟».

من جانبه، أوضح رئيس اللجنة الخارجية في المجلس الدكتور خضر القرشي في تعقيبه على مداخلات الأعضاء أن اللجنة بحثت التوصيات مع وزارة الخارجية، واتضح أن الوزارة لم تتقدم كثيراً في تسهيل الإجراءات بما يتوافق مع التزامات المملكة الدولية في تسهيل الزيارة لرجال الأعمال، مؤكداً أن الموضوع ليس فيه محاذير أمنية.

وأقر المجلس في نهاية الجلسة توصيات اللجنة الموجهة لوزارة الخارجية، منها درس معاملة الطلاب المبتعثين في الخارج الذين تعرضوا للوفاة أو القتل أو العجز بسبب أعمال إرهابية أو إجرامية ومعاملتهم بممثلي الوزارة والموظفين العسكريين، ودرس أوضاع السعوديين المقيمين إقامة دائمة خارج المملكة من حيث ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ودوافع وأسباب إقامتهم، وإجراء درس بشأن أوضاع المواليد السعوديين في الخارج.

كما طالب مجلس الشورى وزارة الخارجية بوضع برنامج تمويل لتملك موظفي الوزارة العاملين في الخارج مساكن في داخل المملكة بأقساط ميسرة، على أن تتحمل الوزارة تكاليف التمويل، وتضع الضوابط اللازمة لذلك.

وفي سياق مختلف، طالب مجلس الشورى بوضع برنامج الهيكلة الخاصة بالأمن الصناعي للمنشآت التابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه، وطالب المؤسسة مجدداً بتفعيل مبادرة صناعة قطع الغيار، وتقنيات تحلية المياه والكهرباء، والصناعات المختلفة.

المداخلات المؤثرة تكشف غياب معلومات عن أعضاء «شورى»

< كشفت مداخلات أعضاء مجلس الشورى عن غياب معلومات مهمة عن بعض الأعضاء أو اللجان الشورية على حد سواء، وكان لبعض تلك المداخلات شأن في تغيير نسبة التأييد أو الرفض لموضوع النقاش، وبالتالي سقوط أو نجاح التوصية المطروحة.

ولم تفلح محاولات العضو الدكتور سلطان السلطان أثناء سؤاله أعضاء المجلس: «هل تعرفون خطة لصناعة تحلية المياه في المملكة؟» لدعم توصية تقدم بها بالشأن ذاته، بعد أن قدم العضو عبدالرحمن الراشد معلومة تفيد بأن مؤسسة التحلية شاركت مع جهات حكومية في إعادة الاستراتيجية الصناعية قبل خمس سنوات، مضيفاً: «يبدو أن اللجنة لم تتطلع عليها». فيما قدم العضوان عطاء السبيتي والدكتورة ثريا عبيد نقطتي نظام اعتراضاً على توصية لجنة الشؤون الخارجية التي طالبت بوضع حوافز مالية للكوادر التي تمثل المملكة في المنظمات الدولية، إذ قال الأول إن ذلك يخالف قراراً من المقام السامي طالب سابقاً من مجلس الخدمة المدنية بدراسة شاملة لجميع سلالم الرواتب، فيما أوضحت عبيد أن ذلك مخالف لقوانين الأمم المتحدة التي لا تسمح للموظف الدولي أن يأخذ ميزات مالية من أية حكومة.

وفي اتصال لـ«الحياة» مع الدكتورة ثريا عبيد قالت إنها تنتظر توضيح من رئيس اللجنة حول المقصود من التوصية، مطالبة بالانتظار حتى يتم التوضيح، ولم تُجب على اتصال الصحيفة لاحقاً. وكان المجلس أقر توصية الشؤون الخارجية على رغم المداخلات المعترضة في حين سقطت توصية السلطان.

مشاهدات

} قال رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة إن الهدف من توصية تحويل مؤسسة تحلية المياه إلى شركة قابضة «تحريك المياه الراكدة».

} حظي العضو سلطان الســـلطان بنصيب الأسد في الحديث تحت قبة المجلس، إثر تقديم ثلاث توصيات سقطت جميعها، ومداخلة على تقرير المؤسسة العامة لتحلية المياه.

} نالت مداخلة السلطان إعجـــاب الأعضاء بعد أن أوضح أنه انتقد من زمليه لأن توصياته كثيرة.

} تعرض أحد ضيوف المجلـــس في الشرفة - كبير السن- لموقف طريف، لأنه لم يستطع إقفال الموسيقى في هاتفه «الذكي»، ما استدعى تدخلاً من موظف الشورى الشاب أخذ الهاتف منه والتعامل مع الموقف.

أب يحمّل طفلته رشاشاً من باب الوطنية!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي
طفلة سعودية لم تتجاوز الثمانية أعوام تحمل بندقية آلية (رشاش)، وتطلق النار منها! أثار مقطع مرئي تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي حوى المشهد السابق دهشة سعوديين، خصوصاً أن والد الطفلة هو من أعطاها رشاشه، وطلب منها ذلك، مطلقاً مجموعة من العبارات التشجيعية، بحجة تضامنه مع «عاصفة الحزم».
ودفع مشهد الطفلة بعض السعوديين إلى استهجان مثل هذا الفعل، في حين أكدت الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن تشجيع الأهل لأبنائهم وبناتهم لحمل السلاح وإطلاق الأعيرة النارية «عنف يعاقب عليه القانون»، بحسب برتوكول النزاعات المسلحة للأطفال الذي صادقت عليه السعودية.
ويعتبر برنامج الأمن الأسري هذا النوع من التصرفات «عنفاً يعاقب عليه قانون الحماية من الإيذاء الذي صدر العام الماضي بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على عام، وغرامة مالية تراوح بين 5 آلاف ريال و50 ألف ريال».
وقالت المنيف: «إن قوانين وبرتوكولات وقعت عليها السعودية تابعة لاتفاق حقوق الطفل الدولية تحظر مشاركة الأطفال الذين هم أقل من 18 عاماً في الحروب والإمساك بالأسلحة بأنواعها كافة».
وأشارت إلى أن ما يقوم به الآباء من تشجيع أطفالهم لحمل السلاح، سواء من باب المزاح أم الوطنية «لا يفضي إلى ما يدعون له، لاسيما أن الوطنية تزرع في الطفل منذ الصغر وبأساليب مختلفة وليست باستخدام الأسلحة».
وذكرت أن نظام حماية الطفل الذي صدر عن مجلس الوزراء السعودي يعرّف الإيذاء والعنف للأطفال «بتعرض الطفل للخطر من طريق حمل الأسلحة والانضمام للجهات المسلحة، وتعد من العنف سواء من طريق المزاح أم نشر الصور في مواقع التواصل الاجتماعي لأي سبب من الأسباب، علاوة على ذلك تعد مشاهدة الطفل لتلك المناظر من العنف والإهمال بحسب النظام». وأوضحت أن مستشفى الحرس الوطني في الرياض تلقى حالات لأطفال مصابين بطلقات نارية من طريق الخطأ بسبب إهمال الوالدين وترك السلاح في متناول أيديهم في الأعوام الماضية.

بعد اجتماع لقيادات الوزارتين لبحث تحديات الضمان والرعاية والتنمية

ربط تقني بين الداخلية والشؤون الاجتماعية.. وإنهاء عاجل لقضية "هويات الأيتام"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1036916

الرياض - صالح الحميدي
عقد فريقا عمل يمثلان وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية، اجتماعاً موسعاً لبحث التحديات والصعوبات التي تواجه قطاعات الرعاية والتنمية والضمان في وزارة الشؤون الاجتماعية.
واستعرض الاجتماع الذي احتضنته وزارة الشؤون الاجتماعية، أبرز المعوقات التي تواجه سير العمل في قطاعات الشؤون الاجتماعية وتحديداً مراكز الدور والتأهيل ومكاتب مكافحة التسول ودور رعاية الفتيات.
واتفق المجتمعون على الحلول الكفيلة بالحد من المعوقات والسعي بشكل عاجل لتنفيذها، وتشمل الربط التقني ما بين قطاعات وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية، وتأمين ضباط اتصال بين الجانبين على مدار الساعة، والانتهاء سريعا من معالجة جملة من القضايا من ضمنها قضية الأيتام الذين لا يحملون بطاقات هوية وطنية، إضافة لتجديد الهويات المؤقتة للمستفيدين من خدمات الضمان.
وشدد المجتمعون، على العمل وفق خطة ومتابعة دائمة وتوفير وإيجاد حلول نهائية وآنية لمثل هذه الإشكالات، مؤكدين أن لجاناً وفرقا ستعمل على مدار الساعة لإنهاء هذه المعوقات نهائياً.
وضم فريق وزارة الشؤون الاجتماعية خلال الاجتماع محمد العقلا وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي، و د. عبدالله المعيقل وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، والوكلاء المساعدين بوكالة الضمان ووكالة الرعاية ووكالة التنمية، والفريق الاستشاري التقني لوزير الشؤون الاجتماعية، ومن جانب وزارة الداخلية ضم كلا من اللواء عبدالرحمن الصالح قائد مركز القيادة والتحكم بوزارة الداخلية، يرافقه مساعد وكيل الوزارة للأحوال المدنية عبدالله العامر، والعميد إبراهيم العريني مدير الإدارة العامة للضبط الإداري، و د. زياد السديري مستشار الشؤون الأمنية، ومديري الإدارات بوكالة الأحوال المدنية.

بندر بن سلمان بن محمد يرعى الملتقى السنوي للحقوقيين بجدة

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1036921

جدة - ضيف الله المطوع
يرعى صاحب السمو الأمير د. بندر بن سلمان بن محمد آل سعود الرئيس الفخري للمحامين السعوديين الملتقى السنوي للحقوقيين والذي تنظمه مجموعة الإبداع الإداري خلال الفترة من 30 جمادى الآخرة إلى 4 رجب 1436ه (19 - 23 / أبريل / 2015م) بفندق هيلتون جدة بهدف تحقيق الريادة والتميز في تقديم الخدمات القانونية.
وأوضح أمين عام الملتقى د. محمد درويش سلامة أن الملتقى سيحظى بحضور نخبة من المحاضرين والمدربين والمحاميين، مبيناً بأنه يهدف للارتقاء بالعملية العدلية، وتمكين أدواتها وتقديم خدمات قانونية على أعلى مستوى من الجودة والاستفادة المتبادلة من أفضل الممارسات الممكنة لبناء القدرات في المجالات الحقوقية وسيكون مرجعية للحقوقيين في كل ما يستجد في الساحة القضائية والعدلية بما يحقق الريادة والتميز في تقديم الخدمات القانونية وإيجاد الحلول المبتكرة لمواجهة المعاملات والمنازعات المتطورة والمعقدة.
وأضاف بأن الملتقى سيبحث العديد من المحاور أهمها الاتجاهات الحديثة في مكاتب المحاماة، وإجراءات التقاضي والتنفيذ في النظام السعودي، والوسائل البديلة لحل المنازعات، مشيراً إلى أنه يُعد فرصة للتشاور والتفاعل وتبادل الرأي والخبرات في هذه الموضوعات مما يؤدي إلى تطوير مهاراتهم القانونية على أيدي قانونيين متخصصين وخبراء قانونيين في المجالات المختلفة.

"صحة الرياض" تشكل لجنة للتحقيق في واقعة تقاعس مستشفى الإيمان عن استقبال مريض

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1037019

الرياض - نايف آل زاحم
شكلت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض لجنة عاجلة للتحقيق فيما تداولته مواقع التواصل الاجتماعي مؤخراً حول معاناة مواطن لعدم توفر سرير لاستقبال حالة طارئة بقسم الطوارئ بمستشفى الإيمان العام بمدينة الرياض وعدم مبالاة موظفي الاستقبال والطاقم الطبي في قسم الطوارئ بمساعدة المريض. وأوضح بيان صادر من الشؤون الصحية بمنطقة الرياض أن لجنة التحقيق في هذه الواقعة والتي تضم أعضاء من إدارة الرقابة والمراجعة الداخلية وإدارة المتابعة، باشرت أعمالها ابتداءً من صباح أمس في التحقيق مع موظف الاستقبال بمستشفى الإيمان والمدير المناوب والمشرف الطبي والمسعفين بقسم الطوارئ والذين تقاعسوا عن نقل المريض من السيارة لقسم الطوارئ، للوقوف على جميع ملابسات الواقعة، على أن تتولى اللجنة إعداد تقرير شامل، يتضمن نتائج التحقيق لعرضها على لجنة مخالفات الممارسين الصحيين لاتخاذ الإجراء المناسب وفق لائحة العقوبات حيث سيتم تطبيق العقاب بحق كل من يثبت تقصيره أو إهماله أو تقاعسه عن مساعدة المريض وفق ما ورد في الواقعة وما يسفر عنه التحقيق. وأكد البيان أنه سوف يتم إعلان نتائج التحقيق والقرارات التي سوف تتخذ بحق من يثبت تقاعسهم وإهمالهم بكل شفافية ووضوح، لمنع تكرار مثل هذه الواقعة في أي منشأة صحية أخرى بمنطقة الرياض، حيث شدد البيان أن صحة الرياض لن تسمح بمثل هذه الممارسات من أي شخص كون المريض له الحق الكامل في تلقى الرعاية والعلاج.

مجلس الوزراء: حصر قرارات توزيع الأراضي البور وتصحيح أوضاع "الزراعية"

إعادة تشكيل مجلس الخدمة العسكرية برئاسة رئيس مجلس الوزراء

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 جماد الثانى 1436هـ - 31 مارس 2015م
اضغط هنا

واس – الرياض

جدد مجلس الوزراء أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود التأكيد على أن المملكة العربية السعودية لا تدعو إلى الحرب، وعاصفة الحزم جاءت لإغاثة بلد جار وشعب مكلوم وقيادة شرعية استنجدت لوقف العبث بأمن ومقدرات اليمن والحفاظ على شرعيته ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية واستقلاله وسيادته، ولذلك حظي التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن بالمباركة الواسعة والتأييد الشامل من الأمة العربية والإسلامية والعالم.
ووافق المجلس على إعادة تشكيل مجلس الخدمة العسكرية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من: نائب رئيس مجلس الوزراء (نائبًا للرئيس)، ووزير الحرس الوطني، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع، ووزير المالية، ورئيس الاستخبارات العامة، ورئيس الحرس الملكي، وثلاثة أعضاء يعينون بأمر ملكي.
كما وافق على قيام وزارة الزراعة خلال 3 سنوات من تاريخه بحصر قرارات توزيع الأراضي البور التي لم يتقدم أصحابها بطلبات التمليك، والوقوف على تلك الأراضي وتحديد ما تم استثماره منها قبل تاريخه، واستكمال إجراءات تمليك من قام باستثمار النسبة المطلوبة للتمليك، واتخاذ ما يلزم - وفقًا للنظام - لإلغاء اختصاص من لم يقم باستثمار الأرض المخصصة له، وتوثيقها وقصر استخدامها على المصلحة العامة.
وتضمن القرار تصحيح وضع الأراضي الزراعية المحياة، بشرط أن يكون طالب التصحيح قد تقدم بطلب لتصحيح وضعه إلى وزارة الزراعة أو أحد فروعها قبل نفاذ الأمر السامي المشار إليه القاضي بإيقاف توزيع الأراضي البور.
وأكد المجلس أن نجاح المملكة في الحفاظ على تصنيفها الائتماني المرتفع بالرغم من الضغوط الاقتصادية، يعكس متانة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة التقلبات الدورية ويجسد نجاح سياسة المملكة الاقتصادية. وكان خادم الحرمين ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس، على نتائج مباحثاته مع فخامة الرئيس ماكي سال رئيس جمهورية السنغال، وفخامة رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف، ومضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه - أيده الله - بدولة رئيس وزراء جمهورية الهند نارندا مودي، والاتصالات الهاتفية التي تلقاها من فخامة الرئيس الدكتور أشرف غني زي رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، ومن فخامة الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون، والتي تم خلالها استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة وتلك الدول الشقيقة والصديقة وسبل دعمها وتعزيزها، ومجمل الأوضاع على الساحات الإقليمية والدولية. وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استمع إلى جملة من التقارير حول مستجدات الأوضاع وتطوراتها في المنطقة والعالم، مجددًا المواقف الثابتة للمملكة حيالها، كما تطرق إلى الجهود الكبيرة التي تقوم بها قوات التحالف على جميع المحاور لتدمير قدرات المليشيات الحوثية ودحر مؤامراتها على اليمن الشقيق. ووجه مجلس الوزراء في هذا السياق الشكر والتقدير لأبناء الجالية اليمنية في المملكة على ما عبَّروا عنه من تأييد وشكر للمملكة ودول التحالف على ما يبذلونه من عمل مخلص للدفاع عن الشرعية في اليمن حتى تحقق «عاصفة الحزم» أهدافها ويعود اليمن آمنًا مستقرًا وموحدًا، مجددًا التأكيد في هذا الشأن أن المملكة العربية السعودية لا تدعو إلى الحرب، وعاصفة الحزم جاءت لإغاثة بلد جار وشعب مكلوم وقيادة شرعية استنجدت لوقف العبث بأمن ومقدرات اليمن والحفاظ على شرعيته ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية واستقلاله وسيادته، ولذلك حظي التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن بالمباركة الواسعة والتأييد الشامل من الأمة العربية والإسلامية والعالم. وبيَّن أن مجلس الوزراء، جدد وقوف المملكة مع كل جهد ممكن في سبيل وضع حد للمأساة السورية التي أصبحت كارثة إنسانية لم يُر لها مثيل في التاريخ المعاصر، ونوه في هذا الصدد بنتائج المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي افتتحه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، مؤكدًا أن المملكة لم تألُ جهدًا لتقديم المساعدات ومد يد العون للاجئين السوريين إدراكًا منها بأهمية دعم وإغاثة الأشقاء والأصدقاء والوقوف إلى جانبهم، مشيرًا إلى أن إجمالي مساعدات المملكة للشعب السوري منذ عام 2011م بلغ أكثر من 600 مليون دولار. ورحب مجلس الوزراء بإعلان المحكمة الجنائية الدولية بشكل رسمي انضمام دولة فلسطين عضوًا كاملًا فيها، مؤكدًا أن انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية يعزز وجودها في المجال الدولي للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني.
وحول الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في مدينة لوزان بسويسرا بين الدول الكبرى وإيران بشأن ملفها النووي، عبَّر مجلس الوزراء عن الأمل أن يتم الوصول إلى اتفاق نهائي ملزم يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، مجددًا دعم المملكة للحلول السلمية القائمة على ضمان حق دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، وبما ينسجم مع قرار جامعة الدول العربية الرامي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي، وفي هذا الخصوص أكد المجلس أن تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة يتطلب الالتزام بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية واحترام سيادتها. وأدان المجلس الهجوم الإرهابي الذي استهدف جامعة جاريسا الكينية، معربًا عن التعازي والمواساة لحكومة وشعب كينيا وأسر الضحايا وتمنياته للجرحى والمصابين بالشفاء العاجل. وفي الشأن الداخلي رفع مجلس

الوزراء الشكر لخادم الحرمين الشريفين على ما يوليه من اهتمام بكتاب الله ونشره وتكريم ورعاية أهله، مبيِّنًا أن جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز المحلية لحفظ القرآن الكريم وتلاوته وتفسيره للبنين والبنات التي بدأت دورتها السابعة عشرة يوم أمس في الرياض تعد نموذجًا رائعًا في الاهتمام بكتاب الله والمحافظة عليه تعليمًا ونشرًا. كما أكد أن رعايته - أيده الله - حفل افتتاح معرض وندوات تاريخ الملك فهد بن عبدالعزيز (الفهد .. روح القيادة)، التي ينظمها أبناء وأحفاد الملك فهد - رحمه الله - بالتعاون مع دارة الملك عبدالعزيز، تجسد الاهتمام بتوثيق الإنجاز وحفظ التاريخ والاستفادة منه، والوفاء للتاريخ الوطني منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله.
وتطرق مجلس الوزراء إلى إعلان وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني عن تثبيتها لتصنيف المملكة السيادي عند درجة ائتمانية عالية (Aa3) مع إبقائها للنظرة المستقبلية المستقرة، وكذلك الإعلان المماثل من وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني عن تثبيت التصنيف السيادي للمملكة عند درجة ائتمانية عالية (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مؤكدًا أن نجاح المملكة في الحفاظ على تصنيفها الائتماني المرتفع بالرغم من الضغوط الاقتصادية، يعكس متانة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة التقلبات الدورية ويجسد نجاح سياسة المملكة الاقتصادية.
وأفاد الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.
كما اطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لمصلحة الزكاة والدخل، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس بما جاء فيهما، ووجه حيالهما بما رآه.

مقترح بمنح الموظفين الراغبين في العمل48 ساعة ميزات إضافية

القطاع الخاص يضغط على "العمل" بإجازة اليومين ليتخارج من الـ 2400 ريال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150407/Con20150407763546.htm

عبدالرحيم بن حسن (جدة)
تسعى شركات في القطاع الخاص إلى الضغط على وزارة العمل من أجل التخارج من رسوم تكلفة العمالة الوافدة البالغة 2400 ريال سنويا، في مقابل القبول بمنح العاملين في هذا القطاع إجازة اليومين أسبوعيا.
وتستند حجة القطاع الخاص إلى أن إجازة اليومين كانت واحدة من الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى رفع الأسعار.
وبحسب مصادر مطلعة، فإن هذه المحاولة من القطاع الخاص هدفها إيجاد نوع من التسوية مع وزارة العمل، للضغط من أجل مراجعة قرار فرض رسوم كلفة العامل الوافد التي تصل إلى 2400 ريال سنويا.
وكان عدد كبير من ممثلي القطاع الخاص في اجتماعاتهم التي عقدت بينهم من جهة، ومع وزارة العمل من الجهة الأخرى قد أوضحوا أنهم لا يمانعون من تقليص ساعات العمل الأسبوعي إلى 40 ساعة تتيح لصاحب العمل إمكانية منح الموظف إجازة يومين، إذا كان ذلك لا يستنزفهم ماديا ويرفع كلفة العمل لديهم من نواح أخرى، في إشارة منهم إلى رسوم الـ 2400 ريال.
وأشارت المصادر إلى أن مجلس الشورى سيبحث العديد من البدائل في هذا الإطار، كإعداد عقود تحفيزية تكون بالتراضي بين صاحب العمل والعامل، تعطي من يعمل 48 ساعة ميزات إضافية أكثر من الذي يكتفي بالعمل 40 ساعة، في حال تم

اعتبار الأربعين ساعة أمرا مقررا للعمل في القطاع الخاص، وذلك بهدف تحفيز العاملين على تقديم المزيد مقابل الحصول على ميزات أفضل.
وسيكون من بين الخيارات أيضا دراسة إمكانية أن تخصص إجازة اليومين للسعوديين، في حين تتضمن العقود المبرمة مع العاملين غير السعوديين إجازة يوم واحد فقط، باعتبار أن العامل غير السعودي ارتضى بمحض إرادته ودون فرض عليه أن يحصل على إجازة لمدة يوم واحد فقط، في حال كان ذلك يتماشى مع كافة الأنظمة، وذلك لاعتبارات تراعي النواحي الاجتماعية الخاصة بالمواطنين لضمان تماسك تلك النواحي وعدم تعريضها إلى التفكك على المدى الطويل، في حين لا يجد معظم العاملين الوافدين أي حرج بخصوصها كونهم جاءوا متفرغين لتنفيذ مهام العمل.
وأوضح عضو اللجنة الوطنية التابعة لمجلس الغرف السعودية الدكتور هاني مفتي أن الرسوم السنوية البالغة 2400 ريال التي تحصلها وزارة العمل على العامل الوافد الواحد تعد من الأعباء الرئيسية التي يتحملها القطاع الخاص والتي تسبب ارتفاع الأسعار، مضيفا أن الشركة التي يعمل فيها ألف عامل وافد يكون صاحب العمل فيها مطالبا بدفع 2.4 مليون ريال، وهذه النوعية من الشركات منتشرة في المملكة، وكلما زاد عدد العمالة ارتفعت قيمة الرسوم. ومضى أن التكاليف لا تتوقف هنا، بل تشمل التأمينات، والزكاة والدخل، والسجل التجاري، وغيرها من الأمور التي يظل صاحب العمل يدفعها، وإذا تعثر عن الدفع لشهرين أو أكثر ينتقل من النطاق الأخضر إلى الأصفر، وكما هو معروف فإن الموجود في النطاق الأصفر لا يستطيع التصرف بعد أن كان في السابق قادرا على التحرك في نطاق ضيق إلى أن يتمكن من ترتيب وضعه والعودة من جديد إلى النطاق الأخضر، باعتبار أن الحد الأدنى للتصرف صار حصرا على النطاق الأخضر المنخفض.
وأفاد أن ارتفاع الأسعار كان سببه فرض نسب توطين على قطاعات لم يتم تأهيل السعوديين على مهنها، الأمر الذي وضع القطاع الخاص في مأزق حقيقي، بحسب تعبيره.
وكانت وزارة العمل قد دعمت منح الموظف في القطاع الخاص إجازة لمدة يومين، بعد أن طلبت تخفيض معدل ساعات العمل إلى 40 ساعة أسبوعيا، قبل أن يعترض القطاع الخاص على ذلك. مما دفع مجلس الوزراء لإحالة ملف الإجازة إلى مجلس الشورى لمناقشته وإبداء الرأي فيه.

والصبغة القانونية تسقط تحويل "التحلية" إلى شركة قابضة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150407/Con20150407763481.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
رفض مجلس الشورى تحويل مؤسسة تحلية المياه إلى شركة قابضة، وتساءل الدكتور سلطان السلطان: كيف تحكم اللجنة أن تكون شركة قابضة بدون أية مراجعات اقتصادية وأية أسباب أو دراسات لهذا الموضوع تؤكد الجدوى.
وأشار الدكتور عمرو رجب إلى أن هذه التوصية لم تبن بشكل قانوني، مؤكدا أهمية التدرج في الشركات لتكون قابضة تضم عددا من الشركات، وطالب بتحويلها إلى القطاع الخاص.
وأشار الأمير خالد آل سعود إلى أن التوصية تتعارض مع المطالبة باستكمال وضع برنامج الهيكلة الخاصة بالأمن الصناعي للمنشآت التابعة لها، وتساءل: كيف تطالبون بتحويلها إلى شركة قابضة. وبين عطا السبيتي أن اللجنة لم تضع مبررات مقنعة لتبني هذه التوصية، ولم تذكر التدرج لتحويلها إلى قطاع خاص.
وتطالب اللجنة في توصيتها المؤسسة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، والشركات الصناعية الكبرى مثل أرامكو، سابك، شركة الكهرباء، لتفعيل مبادرة صناعة قطع الغيار وتقنيات تحلية المياه والكهرباء، والصناعات المختلفة، وأخذت اللجنة بمضمون توصية إضافية للعضو هاشم راجح على تقرير تحلية المياه.
وطالب المجلس، المؤسسة بوضع برنامج الهيكلة الخاصة بالأمن الصناعي للمنشآت التابعة لها، وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1435/1434هـ.
وأكد المجلس على قراره السابق الذي يطالب المؤسسة بالإسراع في التنسيق مع الجهات المختصة لاستكمال وضع الخطة طويلة المدة للـ 25 عاما القادمة، لتحديد الاحتياجات من محطات تحلية مياه البحر، وأنظمة نقل المياه لكافة مناطق المملكة،

مع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني، والتنمية الاقتصادية، ووضع جداول زمنية، وآليات التمويل والتنفيذ، مع توفير الدعم اللازم لذلك.
وأكد المجلس على قراره السابق الذي يطالب بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، والشركات الصناعية الكبرى مثل: أرامكو، سابك، شركة الكهرباء، لتفعيل مبادرة صناعة قطع الغيار، وتقنيات تحلية المياه والكهرباء، والصناعات المختلفة.
ورفض المجلس توصيتين تقدم بهما الدكتور سلطان السلطان، الأولى تنص على: «على المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة تقديم خطتها الاقتصادية التنموية بعيدة المدى للانتقال من صناعة المياه المحلاة إلى صناعة التحلية»، وانقسم أمامها الأعضاء ما بين مؤيد ومعارض، وذكر المؤيدون أنه نظرا لأهمية المياه وخطر هذا الموضوع الذي لا يخفى على أحد وحاجة بلادنا إلى أمن مائي مبررات لتأييد هذه التوصية، بينما أشار عدد من المعارضين من بينهم العضو عبدالرحمن الراشد إلى أن المؤسسة من القطاعات التي وضعت خطة استراتيجية صناعية أقرها مجلس الوزراء لخمس سنوات، ومن المؤكد أنهم تحدثوا عن صناعة التحلية، وطالب الراشد مقدم التوصية بالاطلاع على الاستراتيجية التي أعدتها المؤسسة ومن خلالها يستطيع أن يتقدم بتوصية على استراتيجية المؤسسة وتبين نقاط الضعف.
وقال سطان السلطان في توصيته الثانية: «على المؤسسة العامة لتحلية المياه تقييم تجربتها في تخصيص محطات التحلية بالنظر للتجارب الناجحة لمؤسسات الدولة الأخرى»، مضيفا بأن هذه التوصية أفضل بكثير من توصية اللجنة المتمثلة في مطالبتها للمؤسسة بتحريك المياه الراكدة، متسائلا عن كيفية التحريك.
وأشار الدكتور يحيى الصمعان إلى أن المجلس قرر الموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة ووزارة التعليم والاتصالات في جمهورية فنلندا للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك بعد أن ناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع مذكرة التفاهم الذي تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور حامد الشراري.

العدل تلزم ملاك مبانيها المستأجرة بتركيب مصاعد

دشنت برنامجا لتأهيل المقبلين على التقاعد

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 جماد الاثنانول 1436هـ - 7 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=219935&CategoryID=5

لرياض: أيمن الغبيوي
هددت وزارة العدل أمس ملاك المباني المستأجرة لصالح الوزارة بالبحث عن مبان أخرى إن لم يسارعوا بتركيب مصاعد كهربائية، وذلك إنفاذا لتوجيهات وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني الذي وجه بسرعة توفير المصاعد بالمجمعات والدوائر العدلية في مختلف مناطق المملكة خدمة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.
وبينت الوزارة في تصريح صحفي أمس، أنها أرست منافسة توريد وتركيب وصيانة المصاعد الكهربائية في جميع المباني التابعة لها على شركات محلية عدة، موضحة أن هذه التوجيهات تأتي مراعاة وتسهيلا للمواطنين من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة المراجعين للدوائر الشرعية. وأشارت إلى سرعة البدء في تركيب هذه المصاعد في كل الدوائر الشرعية من محاكم وكتابات العدل التي لم يتم فيها تركيب المصاعد سواء كانت مباني حكومية أو مستأجرة. وعملت وزارة العدل عبر الإدارة العامة للمشاريع على مراعاة أعلى المعايير في تصاميم الدوائر الشرعية الخاصة بها حيث تم تنفيذ كل الحاجات الضرورية بها من مزالق خارجية وداخلية للعربات المتحركة لأصحاب الاحتياجات الخاصة وأنظمة الأمن والسلامة التي تراعي أوضاع المباني ومخارج للطوارئ وأجهزة إنذار متخصصة عند حدوث أي طارئ - لا قدر الله - وتجهيز المباني بكراسي في أماكن الاستراحات المخصصة للجنسين ووضع كاميرات مراقبة، إضافة إلى مراعاة إيجاد مواقف لسيارات المراجعين للدوائر الشرعية. من جهة أخرى، دشنت الوزارة أمس أولى دورات برنامج تأهيل المقبلين

على التقاعد من منسوبيها بمدينة الخبر في المنطقة الشرقية. واعتبرت الوزارة أن هذه الدورة تعد أحد أهم المشاريع الاجتماعية التي تنفذها تجاه المقبلين على التقاعد. كما بينت الوزارة عبر بيان صحفي أن هذا البرنامج الذي ينفذ بمتابعة واهتمام الوزير يشمل كل الموظفين الذين انتهت خدمتهم في الوزارة بكل فروع الوزارة ومرافقها العدلية بالمملكة. وأوضح مستشار وزير العدل لشؤون البرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود، بأن برنامج الوزارة الذي يستمر ثلاثة أيام يهدف إلى تعريف المتقاعدين بأهم المشكلات التي يمكن مواجهتها وكيفية التغلب عليها من خلال التخطيط المبكر والسليم، واستثمار الخبرات والتجارب الحياتية لتحقيق درجة عالية من الاستقرار النفسي والاجتماعي للمتقاعد، إضافة إلى معرفة الأدوار المناطة بالمتقاعد والفرص والجهات التي تقدم خدماتها للمتقاعدين داخل وخارج المملكة.

متهمون جدد في حادثة مقتل طفل جدة المعنف

تم توجيه الاتهام في البداية إلى الأم.. والفحص الطبي أكد سلامتها النفسية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=219880&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

تكشفت حقائق جديدة في حادثة مقتل الطفل المعنف الذي نشرت قصته "الوطن" منذ نحو شهرين، بعد تعرضه لضرب على مؤخرة الرأس أدى إلى وفاته، إذ تم توجيه الاتهام في بداية القضية إلى والدته التي ما زالت رهن التحقيق وتقبع خلف قضبان سجن بريمان.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أمس أن "جهات التحقيق وجهت بالبحث والتحري عن متهمين جدد في قضية مقتل الطفل المعنف، بعد أن انتهت من استجواب والدته المتهمة، والتي تبلغ من العمر 38 عاما، عقب إلقاء الجهات الأمنية القبض على متهم جديد، وجرى استجوابه"، مشيرة إلى أن المؤشرات الأولية تدل على تورط آخرين معه في الحادثة ذاتها.

وأضافت المصادر أن "تقارير الفحص التي صدرت بعد الكشف الطبي والنفسي على الأم للتأكد من سلامتها العقلية كشفت أنها لا تعاني أي أعراض، أو أمراض نفسية، وما زالت تحت التحقيق من قبل الجهات الأمنية".

وكانت "الوطن" نشرت عن القضية تقارير عدة وتابعت تطوراتها منذ البداية، فنشرت تقريرا بعنوان "عنف والدة يقتل طفلها" في 27/ 2/ 2015، ونشرت آخر بعنوان "إحالة الأم القاتلة إلى السجن وعرضها على الطب النفسي" بتاريخ 28/ 2/ 2015، ونشرت تقريرا بعنوان "درس وضع أسرة قاتلة ابنها" بتاريخ 1/ 3/ 2015، وتقريرا بعنوان "جدة.. الحماية تبحث عن عائلة الطفل المقتول" بتاريخ 3/ 3/ 2015.

وتعود تفاصيل القضية إلى تعرض طفل في السابعة من عمره إلى الضرب بآلة حادة على رأسه نقل على إثرها إلى مستشفى الولادة والأطفال بالمساعدية، إذ توفي بعد مرور ثلاث ساعات، فيما ذكر تقرير المستشفى أن سبب الوفاة جاء بسبب تأثره بالضربة، وتعرضه لنزيف شديد أدى إلى فقدانه كمية كبيرة من الدماء.

من جهته، قال مدير إدارة الحماية في جدة صالح الغامدي لـ"الوطن" آنذاك إن "الدار تلقت بلاغا من شرطة جدة بتعرض طفل عمره سبع سنوات إلى عنف من قبل والدته، وتم نقله إلى مستشفى الولادة والأطفال، وعلى الفور زارت لجنة من دار الحماية برئاستي الطفل المنوم، وبعد التحقيق مع الأم وتسجيل أقوال الطبيب المشرف على الحالة اتضح أن الصغير تعرض للضرب بأداة حادة على رأسه، وبعدما فقد الوعي نقلته أمه إلى المستشفى بمساعدة أحد سكان العمارة، وبعد مرور ثلاث ساعات توفي الصغير في المستشفى".

وأضاف أن "شرطة حي السلامة بجدة ألقت القبض على الأم بتهمة تعنيف الطفل وقتله، وبدأت التحقيق معها لمعرفة ملابسات الحادث ودوافعه، فيما طلبنا التحفظ على شقيقي الطفل المتوفى، ونقلهما إلى دار الحماية حفاظا عليهما حتى ينتهي التحقيق، وهما فتاة عمرها 11 عاما، وطفل عمره أربعة أعوام".

وأوضح الغامدي أن لجنة قامت بتكليف من دار الحماية بدرس الوضع النفسي والاجتماعي للأسرة، ومعرفة أماكن إقامة أفراد الأسرة الآخرين، واتضح أن لدى الطفل القتيل إخوة من أبيه يبلغ عددهم 11، وأن هناك مشكلات عائلية بين عائلته وأشقائه من أبيه.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

مكاتب توظيف: تعديلات تصب في مصلحة الموظفات والباحثات عن عمل

تفاؤل نسائي بتعديل إجازة الوضع .. وانتقادات لعدم إقرار إجازة "اليومين"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/07/article_947087.html

رانيا القرعاوي من الرياض

أكد لـ "الاقتصادية" أصحاب مكاتب توظيف، أن تعديلات وزارة العمل الجديدة، تصب في مصلحة صاحب العمل والموظفات بشكل خاص، خاصة فيما يتعلق بتمديد فترة التجربة إلى ستة أشهر بدلا من ثلاثة أشهر، وإتاحة الفرصة لمدها مرة أخرى، ومنح المرأة العاملة تمديد إجازة الوضع لمدة شهر دون أجر دون مس باستحقاقاتها وأجر الإجازة السنوية، علاوة على منح إجازة للمرأة المتوفى زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام.

من ناحيته، طالب خالد الخضير؛ المدير التنفيذي لمكتب جلو وورك للتوظيف، بوضع معايير ثابتة لتقييم أداء الموظف خلال فترة التجربة، كي لا يساء استخدام الفترة من قبل الشركات، وتحذير الموظف من قبول راتب أقل من راتبه خلال فترة التجربة، وهو الإجراء الذي يحاول بعض الشركات كتابته في عقودها.

وأضاف، أن بعض الشركات تميل إلى الاستفادة من الموظف خلال فترة التجربة، ثم تهرب من الالتزام معه، لذلك يتعين على الموظف الحرص على معرفة معايير التقييم وضمان راتب يحد من هذه التصرفات.

وبين الخضير، أن التعديلات الجديدة تخدم المتزوجات الباحثات عن عمل، كما ستقلل من اضطرار الموظفة للاستغناء عن العمل والاستقالة، لعدم تمكنها من الحصول على إجازة وضع، حيث إن النظام الجديد يمنحها الحق في إجازة دون راتب ودون المساس باستحقاقاتها أو راتب الإجازة السنوية.

ونوه إلى أن كثيرا من الباحثين عن عمل يتطلعون لإقرار إجازة اليومين، التي لم تقر خلال تعديلات العمل، مضيفاً أنه من واقع خبرته بالشركات التي تطلب عملا، فإن الشركات صارت تتنافس في تقديم إجازة اليومين، لجذب السعوديين للعمل فيها، وتحفيز الاستقرار الوظيفي لموظفيها.

وأشار إلى أن التعديلات الجديدة تعد في مصلحة صاحب العمل، لأنها تعطيه المقدرة على اختيار الموظف بناء على قناعة تامة، وبعد اختبار قدرته على أداء العمل، ما سيقلل من حالات إنهاء التعاقد أو الاستغناء عن الموظف، مشيراً إلى أنه رغم أن التعديل يؤخر استقرار الموظف في العمل وتوقيع عقد مع الشركة، إلا أنها تعطي الفرصة للطرفين للتأكد من رغبتهم في العمل سويا.

من جهته، ذكر صلاح البلالي؛ مدير شركة توطين للتوظيف، أن مدة فترة التجربة لن تتيح الفرصة للشركات لاستغلال الموظفين، ومن ثم عدم الالتزام بتوقيع عقود معهم، حيث إن الشركة تدفع راتبا خلال هذه الفترة، حتى تتأكد من حاجتها للموظف وقناعتها بأداء مهامه الوظيفية. وأشار إلى أن أهم المستفيدين من التعديلات الوظيفية، هم الفتيات العاملات، خاصة أن منحها إجازة وضع لمدة شهر بخلاف الإجازة الأصلية، يحد من اللجوء لترك العمل حال إنجاب طفل، لعدم تمكنها من قضاء إجازة معه فور ولادته.

وأكد، أن التعديلات الجديدة للوزارة، سيكون لها دور في تحفيز العمل والاستقرار الوظيفي لدى الموظفين، خاصة مد فترة العقد إلى أربع سنين، كي يتحول إلى عقد غير محدد المدة، مضيفاً أنه كصاحب مكتب توظيف لا يجد صعوبة في إيجاد فرص وظيفية، لكن المشكلة تكمن في الكفاءات المؤهلة، التي تعد أقل من الوظائف المطلوبة، خاصة في الوظائف الإدارية، وهو ما يتم علاجه بالتدريب المستمر على رأس العمل.
يذكر أن التعديلات الجديدة، لاقت اعتراضا من قبل مستخدمي موقع التواصل "تويتر"، خاصة مع عدم إقرار إجازة اليومين التي كان يترقبها كثير من الموظفين والباحثين عن عمل، وزيادة مدة فترة التجربة التي ستؤخر استقرارهم الوظيفي، وربما تفتح بابا لاستغلالهم من قبل الشركات.

رواتب وبدلات الموظفين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
اضغط هنا

عبد الله منور الجميلي

قبل أسبوعين رفض "مجلس الشورى" توصية بزيادة ساعات العمل لموظفي الحكومة المَدَنِيين؛ وقد أَحْسَن صنعًا؛ لأمرين: أن (جودة العمل) لا تُقَاس بالساعات بل بالإنتاجية والانضباطية، أما الأهم فهو أن هناك شريحة كبيرة من أولئك الموظفين مُهَمّشون، وحقوقهم منسيّة؛ فكان على أعضاء الشورى الذين طالبوا بساعات إضافية لدوامهم أن يبحثوا قَبْلُ عن حقوقهم، ورفع معاناتهم التي مِن صورها التي سبق وأن طُرِحَت في هذه الزاوية:

(1)
"التّجْمِيد الوظيفي" فهناك الكثير من الموظفين "لاسيما من هم في المراتب الأقلّ" قد ضاعت أعمارهم وهم محرومون من مراتب يستحقونها بحجج غريبة عجيبة متهالكة كـ"عدم توفر الوظائف، أو اختلاف مسمّاها عما يمارسونه فِعْلِيًا"؛ وكل ذلك لا ذنب لهم فيه !!

(2)
"ضعف الرواتب والبدلات" فالعديد من المؤسسات الحكومية عدّلت المخصصات المالية لمنسوبيها كالتعليم والصحة، وتَمّ تحسين أوضاعهم إلا موظفي الخدمة المدنية الذين كان وما يزال نصيبهم الحِرمان، ومهمتهم فقط كتابة تلك القرارات وطباعتها وتوزيعها!!

(3)
"الواسطة" التي تجعل أصحاب الحظوة والسطوة يستأثرون بالوظائف، وأما المسابقات فهي في الغالب صورية معلوم أهلها، أما البقية فهم مثل أرانب سباقات الجري مهمتها قيادة البطل لمحطة الفوز، وكذلك التّرقيات تُفَصّل -غالبًا- لمَن يملكون الواسطة؛ بل وتُحَوّر مسميات وظائفهم بما يتلاءم مع ترقياتهم، أما "الغَلابَى فمَكَانِك رَاوِح"!!

(4)
حِرمان موظفي المراتب من حركة تنقلات منظمة ومجدولة بين مناطق ومحافظات المملكة أسوة بالمعلمين والمعلمات؛ وكأن أولئك من عَالَم مختلف لا حق لهم في القُرب من أُسَرِهم!!
باختصار.. أنظمة "الخدمة المدنية" وقوانينها تبدو جامدة منذ أكثر من ثلاثين عامًا، فالواقع يفرض برنامجًا وطنيًا لتطوير الخدمة المدنية كبرنامجي تطوير القضاء والتعليم، والأهم والعاجل إطلاق كادرٍ وظيفي جديدٍ يضمن "زيادة الرواتب، والترقية المباشرة والآلية بعد مضي أربع سنوات، وكذا رفع سقف العلاوة السنوية، مع استمرارها لـ25 سنة"!
أخيرًا.. هل غاب عن الذين اقترحوا زيادة ساعات عمل الموظف الحكومي بأنّ العقل والمنطق والعدل ينادي بأنّ أية إضافة لوقت دوام الموظف لابد أن يواكبها زيادة في راتبه! فإذا كان على الموظف واجبات فمن المؤكد أنّ له حقوق!!

التوطين الوهمي وتخريب نظام العمل

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4058695

سكينة المشيخص

لا جدال في أن التوطين الوهمي جريمة اجتماعية واقتصادية قد لا يشعر بخطورتها من يرتكبونها وهم يسعون بطريقة غير مشروعة للكسب من مشروعاتهم التي يخدعون بها وزارة العمل أو الموارد البشرية، وربما يحدث أحدهم نفسه بأنه لو لم يفعل ذلك سيتوقف عمله أو يضطر للمواصلة ولكن من خلال هذا السلوك السلبي، وبحسب ذلك يبرر ويشرعن سلوكه.

ما قام على خطأ فهو خطأ، والأصعب من السلوك الضار هو العمل تحت الضغط بأي زيارات تفتيشية للوزارة ووقوفها على المخالفة وما يترتب عليها من عقوبات، التي تصل إلى السجن من سنة إلى خمس سنوات، وغرامات مالية قد تصل إلى 10 ملايين ريال، وفقا لنظام العمل والعقوبات الواردة في نظام التأمينات الاجتماعية.

كثيرة هي الطرق التي يتحايل بها البعض على السعودة وتوطين الوظائف، فهناك من يسجل مواطنين ضمن نسب السعودة دون علمهم، أو الإبقاء على مواطن كان موظفا بعد تركه العمل وانتهاء العلاقة التعاقدية، وذلك يؤسس لممارسة اقتصادية خاطئة وغير مجدية، فهذا التوطين ليس بالضرورة عامل ضغط على العملية الانتاجية للمنشآت بقدر ما هو واجب وطني وتنموي، فأبناء الوطن ليسوا أرقاما في إحصاءات العمل وإنما كوادر ينبغي أن تحصل على كامل فرصتها الوظيفية في القطاعين العام والخاص دون تحايل أو تلاعب.

حصولنا على مثل هذه الممارسات يعزز انتفاع القلة على حساب الجميع، وتلك من أعباء البناء الاقتصادي، ولذلك لا أجد حرجا في توصيفها بالجريمة، لأنها تتضاد مع النظم والدور الصحيح للعمل الاقتصادي والتنموي، فالوطن والمجتمع لا يستفيدان شيئا من مواطنين عاطلين موجودين في قوائم وظيفية لهذه المنشأة أو تلك، فيما يضعف ذلك تجربتهم وتأهيلهم واكتسابهم الثقافة العملية المطلوبة للمشاركة في التنمية.

حين نمزج التوطين الوهمي بالتستر التجاري وقليل من غسيل الأموال نحصل على تخريب هائل لحقوقنا التنموية، سواء كان الذين يفعلون ذلك يشعرون ويعون خطورة ما يفعلون أو لا يدركون ذلك، ولكن الثابت هو أنه في كل الأحوال مطلوب اتباع النظام، لأنه دون نظام لا يمكن أن تسلم عملية البناء من الإعاقة والهدم، وفي الأمثال "امشِ عدل يحتار عدوك فيك" ولي العدو هنا النظام ولكن الغرض هو التزامه حتى لا يؤثر ذلك سلبا في مستقبل المنشآت وإعاقة تدريب وتأهيل الشباب للأعمال المختلفة، فالبطالة ليست خيارا، وأبناء الوطن أحق بأن يعملوا وأن يكونوا جزءا أصيلا من الدورة التنموية دون تلاعب واحتيال وخلط للأوراق.

الحياة
AL HAYAT

معصوم يقترح مؤتمراً دولياً لإغاثة 3 ملايين نازح

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م
اضغط هنا

بغداد – جودت كاظم

أعلنت رئاسة الجمهورية العراقية الموافقة على تبني مبادرة الرئيس فؤاد معصوم عقد مؤتمر دولي لدعم النازحين، فيما كشف نائب رئيس الوزراء رئيس اللجنة العليا صالح المطلك، أن عدد النازحين في مختلف مناطق العراق وصل إلى نحو ثلاثة ملايين.

وقال الناطق باسم رئاسة الجمهورية خالد شواني، في بيان تسلمت «الحياة» نسخة منه، أن «اجتماع الرؤساء الثلاثة الأحد الماضي شهد طرح مبادرة معصوم عقد مؤتمر دولي لدعم العراق في ملف النازحين مادياً ومعنوياً وإعادتهم إلى مناطقهم»، مشيراً إلى أن ذلك «الطرح نال قبول الحاضرين جميعاً». وأوضح أن «المبادرة جاءت بعد زيارة ميدانية للرئيس معصوم إلى المحافظات التي تضم عدداً كبيراً من النازحين، واطلع على أوضاعهم وعرف معاناتهم». وتابع أن «المجتمعين أشادوا بالجيش والحشد الشعبي والبيشمركة وأبناء العشائر في الانتصارات التي حققوها على عصابات داعش الإرهابية».

وأشار إلى أن «الاجتماع وافق أيضاً على عزم الحكومة في فرض سلطة القانون وفي تمكين مؤسسات الدولة كافة من تولي مسؤولياتها في المناطق التي يتم تحريرها أولاً بأول، ودعا إلى وضع خطط عاجلة لإعادة إعمارها ومساعدة النازحين منها على العودة إليها وكذلك الوقوف إلى جانب السلطة القضائية الاتحادية في تطبيق القانون وتحقيق المشروعية الكاملة».

وتابع البيان أن «الاجتماع نظر بإيجابية إلى دور العراق في مؤتمر القمة العربية الأخيرة وأيّد مواقف الوفد العراقي خلال أعمال المؤتمر».

من جانبه، أعلن نائب رئيس الوزراء رئيس اللجنة العليا للنازحين صالح المطلك أن عدد النازحين في مختلف مناطق العراق وصل إلى نحو ثلاثة ملايين، وأشار إلى أن 81 في المئة منهم تسلموا منحة المليون دينار، مؤكداً أن المساعدات الإنسانية والطبية بلغت 60 بليون دينار.

وأضاف أن «المنحة المالية التي خصصت للنازحين والبالغة مليون دينار تم توزيعها على ٤٣٣ ألفاً و ٣٩٨ عائلة، أي ما يعادل ٨١ في المئة من العائلات المسجلة».

إلى ذلك، وصف رئيس مجلس النواب سليم الجبوري أمس، ما تعرض له النازحون بـ «الكارثة الإنسانية»، واعتبر ما قدمته السلطتان التنفيذية والتشريعية للنازحين «دون المستوى المطلوب».

من جهة أخرى، أكدت عضو لجنة حقوق الإنسان النائب اشواق الجاف في اتصال مع «الحياة» أن «العائلات النازحة لا يمكنها العودة إلى مناطقها قبل تطهيرها من المقذوفات والعبوات الناسفة التي زرعها تنظيم داعش الإرهابي بكثرة في المناطق التي خسرها جراء العمليات العسكرية التي نفذتها القوات العراقية».

وتابعت أن «على مجالس المحافظات المحررة التنسيق مع القوات الأمنية لضمان إعادة العائلات في شكل منظم، فضلاً عن تكثيف الجهود لإعادة إعمار المدن والمنشآت التي تم تخريبها من قبل داعش».

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م

اضغط هنا

الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 18 جماد الثانى 1436هـ - 7 إبريل 2015م

http://www.aleqt.com/2015/04/07/article_947020.html